الجباية والدولة؛ مسار التأسيس، الأزمة وإعادة البناء قراءة في جزئي كتاب "Histoire de l'impôt" لمؤلفه "Gabriel Ardant"

زكرياء سماع

باحث في سلك الدكتوراه تخصص القانون العام والعلوم السياسية

مقدمة

تعد الدراسات التاريخية للجباية مدخلا أساسيا لفهم تشكل الدولة وتطور بنياتها المؤسسية وتحولات علاقتها بالمجتمع، ذلك أن الضريبة لم تكن عبر مختلف المراحل التاريخية مجرد مورد مالي بسيط أو آلية تقنية لتحصيل الإيرادات، وإنما شكلت أداة مركزية لممارسة السلطة، وترسيخ الشرعية، وتنظيم المجالين السياسي والاجتماعي. ومن ثم، فإن تتبع المسار التاريخي للجباية يتيح الكشف عن الروابط البنيوية العميقة التي تربط النظام الجبائي ببنية الدولة ووظائفها، كما يساعد على تفسير الأزمات المالية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات في فترات مختلفة، باعتبار أن استيعاب تجارب الماضي وتحليل معطيات الحاضر يشكلان مدخلا أساسيا لاستشراف تحولات المستقبل.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يقع في ملتقى عدد من الحقول المعرفية المتداخلة من قبيل التاريخ والقانون العام، الاقتصاد والحقلين السوسيولوجي والأنثروبولوجي. وهو ما يمنحه قيمة علمية وواقعية متجددة، خاصة في ظل النقاشات الراهنة المرتبطة بالعدالة الضريبية، وتمويل السياسات العمومية، وحدود تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا البحث عن صيغ أكثر توازنا لتوزيع الأعباء العامة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي هذا السياق يحتل كتاب Histoire de l'impôt[1] مكانة مهمة ضمن المؤلفات التي قاربت الظاهرة الجبائية من منظور تاريخي، ويعود هذا العمل للمؤرخ والباحث الفرنسي Gabriel Ardant[2] (1906- 1977)، الذي يعد من الأسماء البارزة في الدراسات المالية والتاريخية بفرنسا، حيث اهتم بدراسة تطور المؤسسات المالية والضريبية وعلاقتها بمسار تشكل الدولة الحديثة. وتبرز أهمية المؤلف في كونه تجاوز المقاربات التقنية الضيقة التي تختزل الضريبة في بعدها المحاسبي أو الإداري، ليقدم قراءة شمولية تعتبر الجباية مؤسسة سياسية وقانونية واجتماعية ترتبط عضويا ببنية السلطة، وبكيفية تشكل الدولة، وبالتحولات التي عرفتها وظائفها عبر الزمن.

أما الكتاب موضوع هذه القراءة، فهو يحمل عنوان Histoire de l'impôt، وقد صدر باللغة الفرنسية في جزأين، ويصنف ضمن الدراسات التاريخية المتخصصة في المالية العامة وتاريخ الدولة. ويعد من الأعمال المرجعية التي تناولت نشأة الضريبة وتحولاتها الكبرى، بالنظر إلى اعتماده على التحليل التاريخي المقارن، واستناده إلى نماذج متعددة من الحضارات القديمة والتجارب الحديثة. كما جاء صدوره في سياق فكري تزايد فيه الاهتمام، خلال القرن العشرين،

1- Gabriel Ardant, "Histoire de l'impôt", tome I : De l'Antiquité au XVIIe siècle, Paris, Fayard, 1971 ; tome II : Du XVIIIe siècle au XXe siècle, Paris, Fayard, 1972.

2- غابرييل أردونت (Gabriel Ardant) هو اقتصادي ومؤرخ فرنسي، ولد في 29 يناير 1906 بمدينة بيكس (Bex) في سويسرا، وتوفي في 26 يونيو 1977 بمدينة باريس شغل مناصب إدارية عليا في الدولة الفرنسية، أبرزها مفتش عام للمالية، واشتغل في مجالات التخطيط والإصلاح الإداري والمالية العامة، وهو ما انعكس بوضوح على كتاباته الفكرية.

اختص Ardant بدراسة تاريخ الضريبة والمالية العامة، واهتم بتحليل العلاقة بين الجباية وبناء الدولة والسلطة السياسية عبر التاريخ، معتمدا مقاربة تاريخية واقتصادية وسياسية في آن واحد. ويعد من أبرز الباحثين الذين ربطوا تطور الأنظمة الجبائية بتطور أشكال الحكم والشرعية السياسية.

بإعادة قراءة نشأة الدولة الحديثة وأزماتها المالية والاجتماعية، لاسيما في أعقاب التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة التي عرفتها أوروبا.

ويبقى سبب اختيار هذا الكتاب راجعا إلى قيمته العلمية المتميزة، باعتباره من الأعمال القليلة التي جمعت بين التاريخ المالي والتحليل السياسي والاجتماعي للضريبة، فضلا عن راهنيته الكبيرة في سياق النقاشات المعاصرة المتعلقة بالإصلاح الجبائي، والعدالة الضريبية، وتمويل الدولة الاجتماعية[1]. فهو لا يقدم فقط سردا تاريخيا لمسار الجباية، بل يتيح أيضا إطارا تفسيريا متماسكا لفهم كثير من الإشكالات التي ما تزال مطروحة إلى اليوم.

وتتمثل الأطروحة المركزية التي يدافع عنها Gabriel Ardant في أن تاريخ الضريبة هو في جوهره تاريخ الدولة ذاتها، فالتحولات التي تعرفها الجباية سواء من حيث أشكالها أو أساليب فرضها أو طرق استخلاصها أو مبررات مشروعيتها، ليست سوى انعكاس مباشر للتحولات التي تطرأ على بنية السلطة وعلى تصورات المجتمع لمفاهيم العدل والواجب العام. فالضريبة لم تنشأ، في أصلها من منطق التضامن الاجتماعي أو من اعتبارات أخلاقية مجردة وإنما ظهرت استجابة لحاجات السلطة الناشئة، وخاصة حاجتها إلى تمويل الجيش وتدبير الإدارة وضمان شروط الاستمرار والاستقرار قبل أن تتحول لاحقا إلى أداة لإعادة بناء الدولة الحديثة وترسيخ شرعيتها.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن عدد من التصورات الفكرية والتاريخية التي ربطت بين الجباية واستقرار الدولة، كما يظهر ذلك بوضوح في تحليلات ابن خلدون، الذي أبرز الأثر المباشر للاعتدال الجبائي أو انعدامه في العمران البشري. فالجباية المعتدلة، في نظره، تسهم في تنشيط الإنتاج، وتشجيع العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بما ينعكس إيجابا على قوة الدولة وانتظام أحوالها. أما الإفراط في الجباية ومجاوزة حدود الاعتدال، فيؤديان إلى إنهاك الرعية، وإضعاف دوافع الكسب، وتراجع النشاط الاقتصادي، وهو ما يفضي تدريجيا إلى اختلال العمران وخراب الدولة. ومن ثم، فإن السياسة الجبائية لم تكن، في هذا التصور، مجرد وسيلة لتحصيل الموارد، بل أداة حاسمة في البناء أو الانهيار[2]، وربطه بين تضخم المكوس[3] وأفول الدول، أو في تمييز Carl Schmitt (1888–1985)

1- يمكن تعريف الدولة الاجتماعية بأنها الدولة التي لا يقتصر دورها على حفظ الأمن وضمان النظام العام، بل تمتد وظائفها إلى التدخل الإيجابي من أجل توفير الحاجيات الأساسية للمواطن التي قد يتعذر عليه تلبيتها بوسائله الخاصة أو بإمكاناته الفردية. فهي الدولة القادرة على ضمان حد أدنى من العيش الكريم، من خلال تأمين الولوج إلى الخدمات الأساسية، كالتعليم، والصحة، والسكن، والشغل، والحماية الاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، بما يكرس مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية. وبهذا المعنى، تقوم الدولة الاجتماعية على اعتبار المواطن شريكا في الثروة الوطنية وصاحب حقوق اجتماعية تلتزم السلطة العمومية بضمانها عبر السياسات العمومية وآليات إعادة التوزيع.

2- عبد الرحمان ابن خلدون: "المقدمة"، الفصل التاسع والثلاثون: في ضرب المكوس أواخر الدولة، دار المسترسل العربي للنشر عام 1444 ه، ص: 269.

3- يقصد بالمكوس الضرائب أو الرسوم التي تفرض على السلع والبضائع في الأسواق وطرق العبور خارج الأطر الجبائية المعتادة، وقد ارتبط هذا المفهوم في الفكر الفقهي والتاريخي بالجبايات غير المنضبطة أو المرهقة للرعية، وهو ما اعتبره ابن خلدون من أسباب اختلال العمران، معتبرا أنها من الضرائب المحدثة التي تفرضها الدول عند ضعفها، وأن كثرتها تؤدي إلى إرهاق الرعية، وانكماش النشاط الاقتصادي، ثم تراجع العمران وفساد الدولة، إذ تصبح الجباية سببا في انهيارها بدل دعمها.

ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن الناحية التاريخية، اتسمت سياسة المخزن تجاه المكوس بالتذبذب بين الفرض والإلغاء، تبعا للظروف المالية والسياسية. فقد أقدم السلطان سيدي محمد بن عبد الله على توسيع فرضها على أسواق الحواضر والبوادي، قبل أن يقوم السلطان مولاي سليمان بإلغائها ثم إعادة إحيائها لاحقا بفعل الأزمات الاقتصادية والمناخية. كما شهد عهد المولى عبد الرحمان وسيدي محمد بن عبد الرحمان إعادة تنظيمها

بين الشرعية والمشروعية التي خصص لها دراسة علمية نشرت سنة 1932 تحت عنوان Légalité et légitimité[1]، وما يترتب عن ذلك من أثر في قبول السلطة ومبررات الإلزام، إذ يميز Carl Schmitt بين المشروعية والشرعية تمييزا دقيقا؛ فالمشروعية تشير إلى مطابقة السلطة أو القرارات للقواعد القانونية والإجراءات الدستورية النافذة، أي إلى البعد الشكلي والقانوني لممارسة الحكم. أما الشرعية فتتعلق بالأساس السياسي والاجتماعي الذي يمنح السلطة قبولها ومبرر وجودها، أي رضا الجماعة السياسية واعترافها بحق السلطة في الحكم. وهو ما يؤكد أن الضريبة ليست مجرد تقنية مالية محايدة، بل مدخل أساسي لفهم طبيعة السلطة، وحدود القانون، وأسس الرضا السياسي داخل المجتمع.

وفي السياق المغربي، تبرز أعمال محمد كنبيب أن الجباية لم تكن مجرد تقنية مالية لاستخلاص الموارد، بل كانت جزءا من بنية اجتماعية وسياسية معقدة ومتشابكة، فالنظام الجبائي التقليدي ارتبط بمنظومة الحماية والتبعية التي نظمت العلاقة بين المخزن والمجالات القروية والحضرية على حد سواء، حيث كانت عملية استخلاص الضرائب تخضع لتوازنات محلية دقيقة ولأشكال من التفاوض الضمني وغير المعلن بين السلطة المركزية والوسطاء المحليين[2].

ويتجلى هذا الطابع التوتري للعلاقة الجبائية في عدد من الأحداث التاريخية، من بينها ما يشار إليه ب "ثورة الدباغين بفاس (1873–1874)" أو كما يسميها بعض أهل فاس ب "عيطة بنيس"، وهي انتفاضة تعكس احتجاج الحرفيين على الأعباء الجبائية والضغوط التنظيمية التي مست نشاطهم المهني. وتكشف هذه الواقعة عن كون الجباية لم تكن مجرد إجراء مالي، بل كانت عاملا مباشرا في إنتاج التوترات الاجتماعية وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والفئات الحرفية داخل المدينة العتيقة[3].

كما تؤكد الدراسات المرتبطة بمرحلة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لا سيما ما يتصل بضريبة الترتيب، أن مسار إصلاح الجباية شكل أحد المداخل الأساسية لانتقال الدولة من بنيتها التقليدية إلى أنماط

وتعميمها، خاصة بعد الأزمات المالية المرتبطة بالحروب الخارجية. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت المكوس إجراء شبه دائم نتيجة الضغوط المالية المتزايدة، قبل أن تعرف مرة أخرى محاولات للإلغاء ثم إعادة التفعيل حسب السياقات الاقتصادية والسياسية.

وقد أثارت هذه الضريبة مقاومات اجتماعية وعلمية واسعة، إذ عارضها عدد من العلماء والتجار، واعتبروها عبئا غير مشروع، مما دفع السلطة أحيانا إلى طلب فتاوى لتبرير فرضها. كما شكلت أحد أسباب الاحتجاجات والانتفاضات الحرفية، مثل احتجاجات بعض حرفيي فاس، فضلا عن كونها موضوعا للتجاذب السياسي خلال فترات البيعة والتحولات السياسية في مطلع القرن العشرين.

ولم تقتصر المكوس على المجال الحضري فقط، بل شملت أيضا القبائل والبوادي، نظرا لارتباطها بالأسواق القروية والتجارة المحلية. وقد اعتمد المخزن في تحصيلها على أنظمة متعددة، منها تفويت "منفعة الأسواق" إلى القواد أو المتصرفين مقابل مبالغ مالية محددة، أو تكليف الوسطاء المحليين بجمعها وفق عقود تنظيمية، مما جعل الجباية جزءا من شبكة معقدة من العلاقات بين المركز والأطراف، تقوم على التفاوض أحيانا وعلى الإلزام أحيانا أخرى.

وبذلك يتضح أن المكوس لم تكن مجرد ضريبة اقتصادية، بل كانت مؤسسة جبائية- سياسية تعكس طبيعة الدولة المخزنية، وآليات اشتغالها، وحدود قدرتها على ضبط المجال والمجتمع عبر الوساطة والجباية في آن واحد. ينظر: علي بنطالب: "المخزن والقبائل؛ الضغط الجبائي وتداعياته 1894- 1912"، منشورات عكاظ الرباط، الطبعة الثانية، 2020، ص: 96- 100.

1- Carl Schmitt, Legality and Legitimacy, translated and edited by Jeffrey Seitzer, Durham and London: Duke University Press, 2004.

2- محمد كنبيب: "المحميون"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم 47، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2011، ص: 132.

3- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

الدولة الحديثة. فقد تجاوزت الضريبة وظيفتها الكلاسيكية المتمثلة في تعبئة الموارد المالية، لتتحول إلى أداة مركزية لإعادة هيكلة الجهاز الإداري، وإعادة تنظيم المجال الترابي، وإعادة توزيع موازين النفوذ داخل المجتمع.[1]

وبهذا المعنى، أضحت الجباية مجالا حاسما في إنتاج السلطة وإعادة تشكيل الدولة وظائفها، خاصة في سياق الضغوط الداخلية المتزايدة والتدخلات الخارجية التي فرضت إعادة النظر في آليات الحكم والتدبير، بما جعل من الإصلاح الجبائي أحد أهم تجليات التحول السياسي والمؤسسي في تلك المرحلة.

وانطلاقا من ذلك، تتمحور الإشكالية المركزية لهذه القراءة حول التساؤل الآتي: إلى أي حد يمكن اعتبار تطور النظام الجبائي مرآة لتطور الدولة وتحول أشكال الشرعية السياسية؟ وتتفرع عن هذا السؤال إشكالات جزئية أخرى، من قبيل: كيف ساهمت الجباية في بناء السلطة المركزية؟ متى تتحول الضريبة من أداة للتماسك والاستقرار إلى عامل للأزمة والتفكك؟ ما مدى ارتباط الإصلاح الجبائي بإعادة بناء الدولة الحديثة؟

وفي ضوء ذلك، اعتمدنا في هذه القراءة على المنهج التاريخي، من خلال تتبع تطور المؤسسة الضريبية في مختلف المراحل التاريخية، مع الاستعانة بالمقاربة المقارنة لاستجلاء الفوارق بين التجارب السياسية المختلفة، وربط ذلك بالإطار النظري المتعلق بعلاقة الجباية بالدولة وبالشرعية السياسية.

أما من حيث خطة البحث تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين: تم تخصيص المحور الأول لتحليل الضريبة بين النشأة والتفكك، من خلال إبراز دورها في تأسيس السلطة وظهور الأزمات المرتبطة بها، في حين خصصنا المحور الثاني إعادة بناء الضريبة وإعادة تشكل الدولة الحديثة، عبر دراسة الإصلاحات المالية وتطور فكرة العدالة الجبائية.

المحور الأول: الضريبة بين النشأة والتفكك - الجزء الأول من الكتاب-

يستند Gabriel Ardant في تحليله لتاريخ الضريبة إلى مقاربة تاريخية–سوسيولوجية[2] تعتبر الجباية عنصرا مركزيا في فهم نشأة الدولة وتحولاتها. فبالنسبة له، لا يمكن فهم الضريبة باعتبارها مجرد أداة مالية لتوفير الموارد، بل باعتبارها آلية سياسية ارتبطت منذ البداية بظهور سلطة عامة قادرة على فرض الالتزام الجماعي وتنظيم الموارد باسم المصلحة العامة. ومن هذا المنظور، فإن تاريخ الضريبة يتقاطع بشكل مباشر مع تاريخ تشكل الدولة نفسها، حيث تتداخل وظائف التمويل مع وظائف بناء السلطة وترسيخها.

ويقوم هذا المحور على تتبع مسارين متكاملين في الكتاب. أولا، مسار النشأة، حيث يوضح أن الضريبة لم تتشكل نتيجة تطور تلقائي قائم على التضامن الاجتماعي، بل نشأت استجابة لحاجات السلطة السياسية الناشئة، خاصة حاجتها إلى تمويل الجيش والإدارة وضمان الاستمرارية. ويبرز في هذا السياق أن الانتقال نحو الضريبة بالمعنى الدقيق ارتبط بظهور جهاز سياسي مستقل عن البنيات التقليدية، قادر على تحويل الاقتطاع من ممارسة ظرفية إلى نظام قانوني دائم، مما يجعل الضريبة أداة لتأسيس الدولة بقدر ما هي وسيلة لتمويلها.

ثانيا، مسار التفكك، حيث ينتقل Gabriel Ardant إلى تحليل اللحظة التي تتحول فيها الضريبة من أداة بناء إلى عامل أزمة. فحين تتوسع الدولة بشكل يفوق قدرتها الاقتصادية، وتلجأ إلى رفع العبء الجبائي بدل معالجة اختلالاتها

1- وهو نفس الأمر الذي عالجه الطيب بياض في كتابه، "المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880- 1915"، منشورات إفريقيا الشرق 2011، الدار البيضاء، ص: 206.

2- يناقش Gabriel Ardant تاريخ الضريبة ليس من منظور مالي محض، بل من منظور تاريخي- سياسي- سوسيولوجي، حيث يعتبر أن الجباية ليست مجرد تقنية لاستخلاص الموارد، وإنما هي تعبير عن طبيعة الدولة نفسها، وعن تطور بنيتها وأساليب ممارستها للسلطة، إذ تتحدد أشكال الضريبة ووسائلها ومبرراتها بمدى تطور التنظيم السياسي والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

البنيوية، تصبح الجباية المفرطة مؤشرا على ضعف الدولة لا قوتها. وفي هذه الحالة، يؤدي الضغط الجبائي إلى تراجع الإنتاج، وانتشار التهرب، وتآكل الثقة، مما يضعف القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها السلطة. وهكذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة يكون فيها تفكك النظام الجبائي انعكاسا مباشرا لتفكك بنيتها الداخلية.

وعليه، يهدف هذا المحور إلى إبراز هذا التوتر البنيوي بين لحظة التأسيس التي تجعل من الضريبة أداة لبناء الدولة، ولحظة الأزمة التي تتحول فيها الجباية نفسها إلى أحد عوامل انهيارها.

أولا: نشأة الضريبة بوصفها استجابة قانونية لحاجات السلطة

يبدأ Gabriel Ardant تحليله من نقطة منهجية حاسمة، تتمثل في رفض التفسيرات الاختزالية التي ترى أن الضريبة ظهرت بمجرد تطور المجتمعات أو نشوء روح التضامن الجماعي. فبالنسبة إليه، لا يمكن الحديث عن ضريبة بالمعنى الدقيق إلا حين توجد سلطة عامة مستقلة عن البنيات القرابية والعائلية، قادرة على فرض التزامات عامة باسم مصلحة تتجاوز المصالح الخاصة.

في المجتمعات القبلية الأولى، كان التنظيم الاجتماعي يقوم على روابط الدم والانتماء المشترك، وكانت الموارد توزع وفق الأعراف والتقاليد أو من خلال التعاون المباشر، دون وجود جهاز سياسي منفصل يملك سلطة الاقتطاع المنتظم. لذلك يغيب مفهوم الضريبة، لأن ما يوجد هو مساهمات ظرفية أو التزامات عرفية، لا التزام عام مجرد ومؤسس قانونا.

ومن هنا يقرر فكرة أساسية مفادها: "لا ضريبة دون دولة، ولا دولة مستقرة دون موارد منتظمة". فالجباية ليست سابقة على الدولة، بل إحدى أدوات بنائها وترسيخها. وكلما تطورت السلطة المركزية، احتاجت إلى موارد أكثر انتظاما واستقرارا.

غير أن هذه الفكرة لا تمنع من الإشارة إلى أن بعض الجماعات القديمة عرفت مساهمات شبه جبائية قبل اكتمال صورة الدولة المركزية، غير أن ما يميز الضريبة الحقيقية هو دوامها وتجريدها وارتباطها بجهاز سياسي منظم. فالفرق قائم بين مساهمة ظرفية تفرضها الحاجة، وبين نظام جبائي مستقر يمثل سلطة عامة.

لم يكن الانتقال نحو الضريبة انتقالا مفاجئا أو قطيعة تامة مع أشكال سابقة، بل هو حصيلة تطور تاريخي تدريجي في أساليب اقتطاع الموارد لفائدة السلطة. ففي المراحل الأولى من تشكل التنظيمات السياسية، ارتبط تمويل السلطة بأشكال ذات طابع قسري ومباشر لا تستند إلى قواعد قانونية مستقرة بقدر ما تعكس منطق القوة والسيطرة.

وفي هذا السياق، شكلت الغنائم أحد أبرز مصادر التمويل، حيث ارتبطت بالحروب كوسيلة لاكتساب الموارد عبر الاستيلاء المباشر على ممتلكات المهزومين. كما مثل النهب نمطا اقتصاديا ظرفيا يقوم على الاستيلاء غير المنظم على الثروات، في غياب أي إطار معياري يؤطر عملية الاقتطاع. وإلى جانب ذلك، برزت الجزية باعتبارها شكلا أكثر استقرارا نسبيا، إذ فرضت على الجماعات المغلوبة كالتزام دوري يعكس خضوعها السياسي للسلطة الغالبة، دون أن ترقى بعد إلى مستوى الالتزام الضريبي بالمعنى الحديث.

أما السخرة[1]، فقد جسدت شكلا من أشكال الاقتطاع غير النقدي، يتمثل في إلزام السكان بتقديم العمل القسري لفائدة السلطة، وهو ما يعكس اتساع مفهوم الاستغلال ليشمل القوة البشرية إلى جانب الموارد المادية. كما عرفت بعض السياقات اعتماد الاقتطاعات العينية، التي كانت تفرض في شكل جزء من المحاصيل الزراعية أو المنتوجات الطبيعية، بما يعكس الطابع الفلاحي واللامالي للاقتصادات التقليدية.

1-Mohammed Nmili : " Pour Un Impôt Juste Essai Sur Les Préalables Au Civisme Fiscal", Les Éditions Oser, P :21.

وعليه، فإن هذه الأشكال، رغم اختلافها عن الضريبة الحديثة من حيث التنظيم والتأطير القانوني، تمثل مرحلة تأسيسية في تاريخ تطور الفكر المالي للدولة. فهي تعكس الانتقال التدريجي من منطق الاقتطاع العنيف والظرفي إلى منطق أكثر انتظاما واستقرارا، يقوم على تثبيت حق السلطة في الحصول على موارد بشكل دوري ومؤطر، وهو ما سيفضي لاحقا إلى تشكل الضريبة كآلية قانونية مؤسسة ضمن بنية الدولة الحديثة.[1]

ويرى أن التحول الحاسم لم يكن أخلاقيا، أي لم ينتج عن إحساس بالواجب الجماعي، بل كان تحولا عقلانيا في ممارسة القوة. فالسلطة أدركت أن النهب المتقطع أقل مردودية من استخلاص منتظم يمكن التنبؤ به، وأن الإكراه غير المنظم أكثر كلفة من إدارة جبائية مستقرة. وهكذا انتقلت من عنف مباشر إلى عنف مقنن.

وهنا يمكن ربط تحليل Gabriel Ardant بأعمال Charles Tilly (1929–2008) الذي أبرز أن الحروب الأوروبية دفعت الحكام إلى إنشاء أجهزة جبائية أكثر انتظاما. فإذا كان Gabriel Ardant يركز على التحول من النهب إلى الإدارة، فإن Charles يضيف أن التنافس العسكري الخارجي كان عاملا حاسما في تسريع هذا الانتقال[2].

وتظهر هذه الفكرة بوضوح في الإمبراطوريات القديمة، خصوصا الإمبراطورية الرومانية، حيث ارتبط فرض الضريبة بتوسيع المجال السياسي وربط الأطراف بالمركز. فالجباية لم تكن فقط تمويلا للجيوش والموظفين، بل كانت وسيلة لإدماج الأقاليم الخاضعة داخل نسق قانوني موحد. "من يؤدي الضريبة يعترف بسيادة السلطة المركزية، ومن يمتنع يعلن تمرده عليها[3]".

وفي هذا السياق، تصبح الضريبة أداة قانونية لصناعة المجال العام. فهي تؤسس علاقة مباشرة بين الفرد والدولة، وتفصل تدريجيا بين الملك الخاص ومالية الحاكم، وبين الثروة العامة والثروة الشخصية للسلطة.

كما يبرز أن تطور الجباية ساهم في ظهور أدوات إدارية جديدة؛ الإحصاء، السجلات، تقدير الممتلكات، تقسيم الأراضي، مراقبة السكان. وهي أدوات تبدو تقنية، لكنها في العمق مؤشرات على ولادة الدولة الإدارية. فالضريبة لا تجمع فقط الأموال، بل تنتج معرفة بالمجتمع تمكن السلطة من التحكم فيه.

وهنا يجد تحليل Gabriel Ardant امتدادا في أعمال Michel Foucault (1926–1984)، الذي رأى أن الدولة الحديثة لا تحكم بالقوة فقط، بل أيضا عبر المعرفة الدقيقة بالأفراد والثروات والسكان. ومن ثم، فإن الجباية ليست موردا ماليا فحسب، بل أداة من أدوات الحكم[4].

ومن هنا يمكن القول إن المؤلف يمنح للضريبة وظيفة تأسيسية مزدوجة: فهي من جهة تمول الدولة، ومن جهة

1- للتوسع أكثر في الأشكال الأولى للجباية ينظر:

-Noureddine Bensouda : "Analyse De La Décision Fiscale Au Maroc", Éditions La Croisee Des Chemins, P :113.

2-Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, AD 990- 1990, Oxford: Blackwell, 1990. P:70.

3- تتجلى هذه الفكرة في تحليل البنيات السياسية التقليدية بالمغرب من خلال التمييز بين قبائل المخزن وقبائل السيبة؛ فالأولى كانت مجموعات قبلية تعترف نسبيا بسلطة السلطان، وتلتزم بالأداءات الجبائية (كالزكاة والأعشار والمكوس)، مقابل استفادتها من حماية المخزن وإمكانية إدماج بعض عناصرها في الجهازين العسكري والإداري، مما يجعلها جزءا من البنية السياسية للدولة. في المقابل، تميزت قبائل السيبة بدرجات متفاوتة من الاستقلال عن السلطة المركزية، حيث لا تؤدي الضرائب بشكل منتظم، وتدبر شؤونها الداخلية وفق الأعراف المحلية، مع إمكانية الدخول في صراع أو تفاوض مع المخزن بحسب موازين القوة. ويجد هذا التصور امتداده في التجارب الإمبراطورية القديمة، خصوصا الإمبراطورية الرومانية، حيث ارتبط فرض الضريبة بتوسيع المجال السياسي وربط الأطراف بالمركز. ولم تكن الجباية مجرد وسيلة لتمويل الجيوش والموظفين، بل آلية لإدماج الأقاليم الخاضعة داخل نسق قانوني موحد، بما يجعل الأداء الضريبي تعبيرا عن الاعتراف بالسيادة المركزية، في حين يفهم الامتناع عنه كصيغة من صيغ التمرد عليها.

4-Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, trad. Alan Sheridan, New York: Pantheon Books, 1977. P135.

ثانية تصنعها مؤسساتيا. وهذا ما يفسر المكانة المركزية التي يحتلها تاريخ الجباية في فهم نشأة الدولة القديمة.

ثانيا: تفكك الضريبة كمظهر لأزمة الدولة

بعد أن عرض المؤلف الجانب البنائي للضريبة، ينتقل إلى وجهها الآخر، أي لحظة تحولها من أداة تنظيم إلى عامل تفكك وهو انتقال لا يحدث فجأة، بل نتيجة تراكم اختلالات اقتصادية وسياسية وإدارية تجعل النظام الجبائي يفقد توازنه الداخلي.

في تحليله لأواخر الإمبراطورية الرومانية، يبين Ardant أن الدولة توسعت أكثر مما يحتمله أساسها الاقتصادي. فقد تضخمت النفقات العسكرية والإدارية، وتزايدت الحاجة إلى الدفاع عن الحدود وإدارة المساحات الشاسعة، بينما ظل الإنتاج الزراعي محدودا والتجارة متذبذبة.

وأمام هذا التناقض، لم تتجه السلطة إلى إصلاح البنية الاقتصادية أو توسيع قاعدة الثروة، بل اختارت الحل الأسرع: الرفع من العبء الجبائي وتشديد وسائل التحصيل. وهنا يطرح Ardant أطروحة دقيقة مفادها أن "الجباية المفرطة ليست علامة قوة، بل دليل ضعف الدولة". فالدولة القوية تنظم الاقتصاد وتوسع الثروة، أما الدولة المأزومة فتضاعف الضغط على قاعدة ضيقة من المنتجين. وهذه الفكرة تجد صداها بوضوح عند ابن خلدون، الذي اعتبر أن الدولة في بدايتها تكون قليلة الجباية كثيرة المداخيل، وفي نهايتها كثيرة الجباية قليلة المداخيل، لأن تضخم الاقتطاع يضعف الحوافز الاقتصادية ويؤدي إلى خراب العمران.

ومع تزايد الأعباء، أصبح الفلاحون والحرفيون عاجزين عن الوفاء بالتكاليف المفروضة عليهم، فانتشرت ظواهر التهرب، وهجر الأراضي، والانكماش الإنتاجي، وتفكك المبادلات المحلية. وكلما تراجعت الموارد، زادت السلطة قسرا، فدخل النظام في حلقة مفرغة.

وهنا ينبغي التأكيد على أن التهرب الضريبي لا يفسر دائما بسوء نية الملزمين أو برغبتهم في مخالفة القانون، بل قد يكون في كثير من الأحيان تعبيرا عن شعور بغياب العدالة الجبائية أو بانعدام الثقة في طرق تدبير المال العام وتوجيهه. كما أن تراكم هذه العوامل الخارجية يولد ضغوطا نفسية واجتماعية لدى الخاضعين[1] للضريبة والملزمين بها، ويؤثر في درجة امتثالهم الطوعي للواجب الجبائي. ومن ثم، فإن فعالية النظام الضريبي لا تقوم على آليات الردع والزجر فقط، وإنما ترتكز كذلك على الشرعية، بما تعنيه من إحساس بالإنصاف والشفافية والثقة في المؤسسة العمومية[2].

ويبرز Gabriel Ardant أن الدولة لجأت في هذه المرحلة إلى وسائل استثنائية، مثل ربط الفلاحين بالأرض، وتثبيت المهن داخل الأسر، ومنع التنقل، وإجبار الجماعات المحلية على ضمان التحصيل. وهذه الإجراءات لا يراها علامات تنظيم ناجح، بل اعترافا ضمنيا بفشل النظام الجبائي الحر.

فحين تحتاج الدولة إلى تقييد الحرية الاقتصادية لضمان الجباية، فإنها تكون قد استنفدت آليات الشرعية والثقة. وهنا تتحول الضريبة من رابطة سياسية إلى عبء قسري يولد النفور والانقسام.

ولا ينكر وجود عوامل أخرى في سقوط الإمبراطوريات، مثل الصراعات السياسية والضغوط العسكرية، لكنه يرى أن الأزمة الجبائية شكلت العامل البنيوي الداخلي الذي أضعف قدرة الدولة على المقاومة. فالهجوم

1- يستعمل مفهوم "الخاضع للضريبة" عندما نتحدث عن المفهوم التقليدي، و"الملزم" أو "المواطن الجبائي" عندما نتحدث عن التوجه الحديث.

2- هاشم حسين ناصر المحنك: "علم النفس الضريبي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر"، دار أنباء للطباعة والنشر النجف الأشرف العراق، الطبعة الأولى، 2019، ص: 57.

الخارجي لا يسقط دولة متماسكة، لكنه يعجل بانهيار دولة استنزفتها أزماتها المالية.

وتسمح هذه القراءة باستخلاص فكرة عامة مفادها أن الضريبة لا تهدد المجتمع فقط حين تكون مرتفعة، بل حين تكون غير متناسبة مع القدرة الاقتصادية، أو فاقدة للمشروعية، أو مبنية على الامتيازات والتمييز. ففي هذه الحالات تتحول الجباية إلى أداة تقويض للدولة بدل أن تكون أداة بنائها.

المحور الثاني: إعادة بناء الضريبة وإعادة تشكل الدولة - الجزء الثاني من الكتاب-

ينتقل Gabriel Ardant في الجزء الثاني من تحليله من لحظة التفكك والأزمة إلى لحظة إعادة البناء وإعادة التشكل، في محاولة لفهم الكيفية التي أعيد بها إنتاج النظام الجبائي داخل سياق تاريخي واجتماعي واقتصادي متحول. ولا يتعلق الأمر هنا باستعادة بسيطة للنموذج الجبائي القديم، بل بظهور شكل جديد من الضريبة ارتبط بتحولات بنيوية عميقة مست أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى، شملت توسع النشاط التجاري، ونمو المدن، وتطور الاقتصاد النقدي، وصعود فئات اجتماعية جديدة أكثر تعقيدا وتنوعا.

في هذا السياق، يبرز أن التحول الجبائي لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية صرف، بل جاء أيضا نتيجة ديناميات الصراع الاجتماعي والسياسي. فقد واجهت الضرائب الجديدة مقاومات متعددة، تجلت في انتفاضات محلية واعتراضات جماعية ضد التعسف في الاستخلاص وغياب العدالة في توزيع الأعباء. وهكذا لم تعد الجباية ممارسة سيادية أحادية، بل أصبحت مجالا للتفاوض والصراع بين الدولة والمجتمع، مما مهد لظهور فكرة تقييد السلطة المالية وإخضاعها لمبررات قانونية وسياسية.

وانطلاقا من هذا التحول، يتناول مسار الانتقال من الضريبة القسرية إلى الضريبة الشرعية، حيث يرتبط تطور الجباية بظهور مبدأ أساسي في الفكر السياسي الحديث مؤداه أن "لا اقتطاع دون موافقة، ولا ضريبة دون تمثيل[1]". وفي هذا الإطار، يعاد تفسير نشأة المؤسسات التمثيلية والبرلمانات بوصفها نتيجة جزئية للحاجة إلى تنظيم الموافقة على الضرائب، وهو ما جعل الضريبة مدخلا تدريجيا نحو بناء الشرعية السياسية الحديثة.

ومع تطور الدولة الحديثة، خاصة في سياق التصنيع، تظهر تحولات جديدة في بنية النظام الجبائي، من خلال صعود الضرائب المباشرة المرتبطة بالدخل والقدرة التكليفية، وما رافق ذلك من ترسيخ مفاهيم العدالة الجبائية والتصاعدية والمساهمة وفق الإمكانات الاقتصادية. وبذلك تتحول الضريبة تدريجيا إلى شكل من أشكال المساهمة المواطنية داخل إطار عقد اجتماعي، بدل كونها مجرد اقتطاع مفروض من سلطة مركزية.

غير أن هذا التحول لا يعني تجاوز التوترات بشكل كامل، إذ يؤكد Gabriel Ardant استمرار أشكال مختلفة من المقاومة والتهرب الجبائي، بما يعكس أن الضريبة، حتى في صورتها الحديثة، تظل مجالا دائما لإعادة التفاوض بين الدولة والمجتمع، ومؤشرا حساسا على مستوى الثقة والشرعية داخل البنية السياسية.

أولا: إعادة بناء الضريبة في سياق اقتصادي واجتماعي متحول

في الجزء الثاني من الكتاب، ينتقل Gabriel Ardant من تحليل مظاهر تفكك النظم الجبائية القديمة إلى دراسة شروط إعادة بنائها داخل أوروبا الحديثة. وهو لا يتحدث عن مجرد عودة للضريبة في صورتها التقليدية، بل عن

1- كما يشير يورغن هابرماس في هذا الشأن إلى الديمقراطية التمثيلية باعتبارها غير كافية لوحدها لتأسيس الشرعية السياسية، ما لم تدعم بفضاء عمومي تداولي قائم على النقاش العقلاني والمشاركة التواصلية، وهو ما فصله في أعماله حول الفعل التواصلي والفضاء العمومي، حيث أبرز أن الشرعية الحديثة لا تستمد فقط من آليات التمثيل الانتخابي، بل من قدرة المجتمع على إنتاج توافقات عقلانية عبر النقاش العمومي الحر. ينظر: عبد العزيز ركح: "الشرعية الديمقراطية من التعاقد إلى التواصل هابرماس في مواجهة رولز"، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2019، ص: 83.

ميلاد نموذج جبائي جديد ارتبط بتحولات اقتصادية واجتماعية عميقة عرفتها أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى. فالضريبة في تصوره، ليست مؤسسة ثابتة، وإنما بناء تاريخي يتغير بتغير بنية المجتمع والدولة.

فمع انتعاش التجارة، واتساع المبادلات، ونمو المدن، وصعود الفئات الحضرية، وعودة الاقتصاد النقدي، أصبحت الدولة في حاجة إلى موارد مالية أكثر انتظاما ومرونة من الجبايات العينية القديمة. فلم تعد الالتزامات الإقطاعية التقليدية كافية لتغطية نفقات الإدارة والجيوش والمرافق العمومية، وهو ما فرض الانتقال نحو ضرائب نقدية تستجيب لحاجات الدولة المركزية الصاعدة.

غير أن Ardant يؤكد أن العامل الاقتصادي وحده لا يفسر هذا التحول، لأن إعادة بناء الضريبة ارتبطت كذلك بصراعات اجتماعية وسياسية حادة. فالضرائب الجديدة ووجهت بمقاومات متعددة، من انتفاضات محلية إلى مطالب جماعية بإخضاع السلطة المالية للرقابة والتقنين. وهكذا لم تعد الجباية مجرد قرار أحادي تصدره السلطة، بل أصبحت مجالا للتفاوض والصراع بين الدولة والفئات الاجتماعية المختلفة.

ويولي المؤلف أهمية خاصة للثورات الجبائية التي عرفتها أوروبا، معتبرا أنها لم تكن مجرد احتجاجات ضد الأداء المالي، بل رفضا للاعتباط، وللامتيازات الطبقية، ولسوء استعمال الموارد العمومية. فالمجتمع، في حالات عديدة، لم يكن يرفض مبدأ الضريبة في ذاته، وإنما كان يرفض غياب العدالة في توزيع أعبائها وطرق استخلاصها.

ومن هنا تبدأ الضريبة في التحول من أداة مفروضة بالقوة إلى مؤسسة تحتاج إلى تبرير سياسي وقانوني، أي إلى حد أدنى من القبول الاجتماعي والشرعية العامة. وهذه اللحظة تمثل، في نظر Ardant، محطة حاسمة في تشكل الدولة الحديثة، لأن السلطة لم تعد تقاس فقط بقدرتها على الإكراه، بل كذلك بقدرتها على تنظيم الاقتطاع المالي وفق قواعد مضبوطة ومقبولة.

ومن هذه الزاوية، يجد تحليل Ardant ما يوازيه في بعض الدراسات المغربية المعاصرة، حيث يبين عبد الأحد السبتي أن الجباية في المغرب لم تكن مجرد تقنية مالية محايدة أو وسيلة بسيطة لتحصيل الموارد، بل كانت ممارسة سياسية واجتماعية تكشف حدود سلطة المخزن ودرجة حضوره الفعلي داخل المجال. فالعلاقة الجبائية، في كثير من الأحيان، لم تكن تقوم على الإكراه المباشر وحده، وإنما على منظومة من الوساطة والتفاوض والاستعانة بالأعيان والقياد والزوايا وشبكات النفوذ المحلية، بما يجعل استخلاص الموارد مرتبطاً بميزان القوى القائم أكثر من ارتباطه بالنصوص أو الأوامر المركزية وحدها.[1]

ويعني ذلك أن نجاح الدولة في جمع الضرائب لم يكن رهينا فقط بامتلاك أدوات القسر، بل كذلك بقدرتها على إنتاج نوع من القبول الاجتماعي، أو على الأقل بناء تسويات مرحلية تسمح باستمرار الاستخلاص دون انفجار التمردات والمقاومات المحلية. فكلما ضعفت الوساطة واهتزت شرعية السلطة، تعثر النظام الجبائي وبرزت مظاهر الامتناع أو العصيان أو التهرب.

وهذا المعطى ينسجم بوضوح مع أطروحة المؤلف في الجزء الثاني من تاريخ الضريبة، حين يبين أن إعادة تشكل الجباية في أوروبا لم تكن نتيجة تطور تقني أو مالي صرف، بل ثمرة تحول أعمق في علاقة الدولة بالمجتمع. فالضريبة الحديثة في نظره، نشأت عندما لم يعد الاستخلاص ممكنا بمنطق القوة وحده، وأصبح مرتبطا بقدرة الدولة على التفاوض مع القوى الاجتماعية الصاعدة، وعلى تبرير حاجتها إلى الموارد داخل إطار سياسي وقانوني جديد.

1- عبد الأحد السبتي: "بين الزرطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار"، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص: 45- 78.

وعليه، فإن التجربة المغربية كما يقدمها السبتي تؤكد، من زاوية مغايرة، الفكرة المركزية نفسها التي يدافع عنها المؤلف، ومفادها أن الضريبة ليست مجرد أداة مالية، بل مرآة لطبيعة الدولة ولمدى نفاذ سلطتها ولمستوى التوازن أو التوتر القائم بينها وبين المجتمع. فحيث توجد دولة قادرة على التنظيم والوساطة، تنتظم الجباية؛ وحيث تختل العلاقة بين الطرفين تتحول الضريبة إلى مصدر نزاع وأزمة.

وعليه، فإن أهمية تحليل Ardant تكمن في كونه يربط تاريخ الضريبة بتاريخ المجتمع نفسه، ويبرز أن تطورها لم يكن تقنيا أو ماليا صرفا، بل كان نتيجة تفاعل مركب بين التحول الاقتصادي، والصراع الاجتماعي، ومطلب العدالة، وسعي الدولة إلى بناء شرعيتها الحديثة.

ثانيا: من الضريبة القسرية إلى الضريبة الشرعية

يبلغ تحليل Ardant ذروته حين يربط بين تطور الضريبة وبين نشأة الشرعية السياسية الحديثة. فالمطالبة بالموافقة على الضريبة لم تكن، في نظره، مطلبا ماليا محدودا، بل كانت مدخلا لفكرة أوسع: "لا اقتطاع دون تمثيل، ولا سلطة مالية دون رقابة[1]".

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تطور المؤسسات التمثيلية الأوروبية باعتبارها وليدة الحاجة إلى تنظيم هذا التفاوض حول الموارد. فالسلطة حين تحتاج إلى المال تجد نفسها مضطرة إلى فتح قنوات للتشاور، ومع تراكم هذا النمط من التفاعل، تتبلور تدريجيا فكرة التمثيل السياسي باعتبارها امتدادا للنقاش حول الضريبة، قبل أن تستقل لاحقاً كمبدأ سياسي قائم بذاته.

غير أن هذا التحليل، رغم قوته التفسيرية، يمكن تعميقه بإضافة بعد آخر: فليست الضريبة فقط مدخلا لنشأة التمثيل، بل أيضا مؤشرا دائما على نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع. بمعنى أن مستوى الامتثال الضريبي أو مقاومته لا يعكس فقط وضعا ماليا بل يكشف درجة الثقة في الدولة نفسها، ومدى إدراك المواطنين لعدالة توزيع العبء الجبائي.

ومن هنا يمكن القول إن الضريبة في الدولة الحديثة لم تعد مجرد أداة تمويل، بل أصبحت أيضا مؤشرا سياسيا غير مباشر لقياس قوة الشرعية. فارتفاع التهرب الضريبي مثلا لا يفهم فقط كخرق قانوني، بل كعلامة على خلل في العقد الضمني بين الدولة والمجتمع، في حين أن الامتثال الطوعي يعكس درجة أعلى من الاعتراف المتبادل.

ومع تطور الدولة الصناعية، يتعزز هذا التحول من خلال صعود الضرائب المباشرة، وخاصة الضريبة على الدخل، التي رسخت مبدأ القدرة التكليفية وربطت الأداء المالي بالموقع الاجتماعي والاقتصادي للفرد. وهنا تتقوى مفاهيم العدالة الجبائية والتصاعدية وإعادة توزيع الثروة بما يجعل الضريبة جزءا من السياسات العمومية وليس مجرد مورد مالي.

لكن، رغم هذا الطابع المؤسسي، تظل الضريبة مجالا دائما لإعادة التفاوض بين الدولة والمجتمع، لأن كل

1- تعني هذه العبارة أن ممارسة السلطة الجبائية لا يمكن أن تكون مشروعة إلا إذا كانت خاضعة لمبدأين أساسيين: التمثيل والرقابة. فمبدأ لا اقتطاع دون تمثيل يفيد أن فرض الضرائب لا يجوز أن يتم بشكل منفرد من طرف السلطة التنفيذية، بل يجب أن يتم عبر مؤسسات تمثيلية تعبر عن إرادة الخاضعين للضريبة، بما يضمن مشاركة المجتمع في القرار الجبائي. أما مبدأ لا سلطة مالية دون رقابة فيعني أن تدبير الموارد الجبائية وكيفية إنفاقها يجب أن يخضع لمراقبة مؤسساتية وقانونية، حتى لا تتحول المالية العمومية إلى مجال للاعتباط أو الاستبداد المالي.

وبذلك، فإن هذه الفكرة تختصر تحولا أساسيا في الفكر السياسي الحديث، يتمثل في انتقال السلطة المالية من منطق الإكراه الأحادي إلى منطق الشرعية القائمة على المشاركة والرقابة والمساءلة.

نظام جبائي يعكس في النهاية توازنا سياسيا أكثر مما يعكس معادلة تقنية محضة. ومن ثم، فإن تحليل Ardant يمكن استكماله بفكرة أساسية مفادها أن تاريخ الضريبة ليس فقط تاريخ الدولة، بل أيضا تاريخ تشكل العلاقة بينها وبين المجتمع في بعديها التفاعلي والصراعي، حيث تتحدد شرعيتها بقدر ما تنجح في تحويل الإكراه المالي إلى قبول اجتماعي نسبي قائم على الإدراك الجماعي للعدالة وتوزيع الأعباء.

خاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن كتاب Histoire de l'impôt لا يندرج ضمن الأعمال التي تكتفي بسرد تطور الجباية من زاوية تقنية أو إدارية، بل يقدم قراءة تركيبية تجعل من الضريبة مدخلا لفهم تاريخ الدولة ذاتها. فالجباية، في هذا التصور، ليست مجرد أداة لتمويل السلطة، وإنما آلية تاريخية تكشف عن طبيعة هذه السلطة: كيف تنشأ، كيف تتوسع، وكيف تتعرض للأزمة ثم تعيد إنتاج نفسها داخل شروط جديدة.

وبهذا المعنى، فإن الأطروحة المركزية التي يدافع عنها المؤلف تبرز أن مسار الضريبة يتأرجح بين ثلاث لحظات متداخلة: لحظة التأسيس حيث تسهم في بناء الدولة وتثبيت مؤسساتها، ولحظة الأزمة حيث تتحول إلى عامل ضغط وتفكك، ثم لحظة إعادة البناء حيث يعاد تنظيمها على أسس القانون والتمثيل والشرعية. وهو ما يجعل تاريخ الجباية تاريخا متصلا بتاريخ السلطة نفسها، وليس مجرد جانب فرعي من التاريخ الاقتصادي.

وتتجلى أهمية هذا العمل في كونه يحرر التفكير في الضريبة من بعدها المحاسباتي الضيق، ويعيد ربطها بأسئلة كبرى تتعلق بالشرعية السياسية، وتوزيع الأعباء العامة، وحدود الإكراه المشروع داخل المجتمع. كما أن راهنيته تبرز في ارتباطه بالنقاشات المعاصرة حول العدالة الجبائية، والتهرب الضريبي، وأزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث يتضح أن الإشكال الجبائي ليس تقنيا فقط، بل هو إشكال سياسي واجتماعي في العمق.

وعليه، فإن القيمة الأساسية لكتاب Ardant تكمن في كونه يقدم الضريبة باعتبارها مرآة مزدوجة: تعكس من جهة تطور الدولة وتحول بنيتها، وتعكس من جهة أخرى مستوى التماسك أو التوتر داخل المجتمع. وبذلك يغدو تاريخ الجباية في نهاية المطاف تاريخا متجددا للعلاقة بين السلطة والمجتمع بما تحمله من صراع وتفاوض وإعادة إنتاج مستمرة للشرعية.

المراجع بالعربية:

- ابن خلدون عبد الرحمان: "المقدمة"، الفصل التاسع والثلاثون: في ضرب المكوس أواخر الدولة، دار المسترسل العربي للنشر عام 2023.
- السبتي عبد الأحد: "بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار"، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- بنطالب علي: "المخزن والقبائل؛ الضغط الجبائي وتداعياته 1894- 1912"، منشورات عكاظ الرباط، الطبعة الثانية، 2020.
- بياض الطيب: "المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880- 1915"، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.
- ركح عبد العزيز: "الشرعية الديمقراطية من التعاقد إلى التواصل هابرماس في مواجهة رولز"، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2019.
- كنبيب محمد: "المحميون"، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم 47، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2011.
- ناصر المحنك هاشم حسين: "علم النفس الضريبي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر"، دار أنباء للطباعة والنشر النجف الأشرف العراق، الطبعة الأولى، 2019.

Références en langues étrangères:

- Ardant Gabriel, "Histoire de l'impôt", tome I : De l'Antiquité au XVIIe siècle, Paris, Fayard,1971; tome II : Du XVIIIe siècle au XXe siècle, Paris, Fayard, 1972.
- Bensouda Noureddine : "Analyse De La Décision Fiscale Au Maroc", Éditions La Croisee Des Chemins.
- Foucault Michel, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, trad. Alan Sheridan, New York: Pantheon Books, 1977.
- Nmili Mohammed : " Pour Un Impôt Juste Essai Sur Les Préalables Au Civisme Fiscal", Les Éditions Oser.
- Tilly Charles, Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990, Oxford: Blackwell, 1990.
- Schmitt Carl, Legality and Legitimacy, translated and edited by Jeffrey Seitzer, Durham and London: Duke University Press, 2004.